

خلاصة عيقات الأنوار

[156] لم يمتنع ذكر الفعل في هذه المواضع، لعدم لزوم أي استحالة عقلية من ذلك. وقد يجب حذف الفعل العامل في المفعول به، قال ابن الحاجب: (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو: زيدا لمن قال: من أضرب؟. ووجوبا في أربعة مواضع: الاول سماعي نحو: أمراً ونفسه. وانتهوا خيرا لكم. وأهلاً وسهلاً..). ولو كان التركيب بين الالفاظ دائراً مدار حكم العقل لجاز ذكر الفعل في هذه المواضع. وقال السيوطي: (الاصول المرفوضة، منها: جملة الاستقرار الذي يتعلق به الطرف الواقع خيراً. قال ابن يعيش: حذف الخبر الذي هو استقرار ومستقر، وأقيم الطرف مقامه وصار الطرف هو الخبر، والمعاملة معه، ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الطرف، وصار مرتفعاً بالطرف، كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذف الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً، لا يجوز اظهاره للاستغناء عنه بالطرف. ومنها: خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، نحو: لولا زيد لخرج عمر، وتقديره لو لا زيد حاضراً. قال ابن يعيش: ارتبطت الجملتان، وصارتا كالجملة الواحدة، وحذف خبر المبتدأ من الجملة الاولى، لكثرة الاستعمال، حتى رفض ظهوره ولم يجر استعماله. ومنها: قولهم أفعل هذا أما لا. قال ابن يعيش: معناه: ومعناه: ان رجلاً أمر بأشياء يفعلها فتوقف في فعلها فقليل له: افعل هذا ان كنت لا تفعل الجميع، وزادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به، وكثر حتى صار الاصل مهجوراً. ومنها: قال ابن يعيش: بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا المثبتة ويقولون هو من الاصول المرفوضة. وقال الاستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع في شرح الايضاح: الاخبار عن سبحان ا يصح كما يصح الاخبار عن البراءة من السوء، لكن